من طبائع الاستبداد العربي..

د . محمد عبد الشفيع عيسى

عجيب أمر هذه النظم السياسية العربية على وجه العموم. ليست لها هوية معروفة، طبقا للتصنيفات السائدة فى العلوم السياسية، خاصة فى السياسات المقارنة. نحن نعرف أن الدول تنقسم إلى بسيطة ومركبة، وأن الدول البسيطة تنقسم إلى دول تغلب عليها المركزية، وأخرى تغلب عليها اللامركزية بدرجات متفاوتة من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي.

والدول المركبة تنقسم إلى اتحادية وتعاهدية. ونحن نعرف أن نظام الدولة ينقسم إلى نظم وراثية ملكية غالبا وأخرى جمهورية. أما النظم السياسية فتنقسم من وجهة نظر القانون الدستورى إلى رئاسية وبرلمانية بصفة أساسية.

ويقسم الفكر السياسي الغربى الرأسمالى النظم السياسية إلى نظم يسمونها شمولية، ويدرجون تحت مظلتها النظم الاشتراكية السابقة عموما، ويضعونها قسرا إلى جانب النظم الفاشية كالنازية الهتلرية. وفى مقابلها النظم التى يسمونها ليبرالية ويقصدون بها النظم القائمة على التنظيم الرأسمالى للاقتصاد والمجتمع، مع قدر من انتشار السلطة بمعنى معين، فى إطار هيمنة الطبقة المالكة لرأس المال على الحكم.

وقام بعض الباحثين السياسيين الغربيين، يتبعهم بعض العرب، بإضافة صنف ثالث أسموه النظم السلطوية واضعين فى إطارها النظم السياسية فى معظم العالم الثالث السابق: فلا تعتبر شمولية ولكن تدمغ بقدر من احتكار السلطة لتكون حلا وسطا مريحا بين التوتاليتارية والليبرالية الغربية، كما أنتج الفكر الاقتصادى والسياسى الرأسمالى اجتهادات عدة حول النظم السياسية فى البلدان المستقلة حديثا، ضمن مسمى فرع التنمية السياسية. أما الفكر السياسى الاشتراكى فلم يتفق على تصنيف واحد، ولكنه يتفق على نزع الطابع الصنمى عن الديمقراطية البرجوازية بمختلف تمثلاتها النظامية، وعن نماذج الممارسة السياسية التى تفرزها، وآلياتها: كالتداول الظاهرى للسلطة بين نفس الأيدى من الناحية الاجتماعية والطبقية، ولكن النظم السياسية الاشتراكية السابقة ابتدعت نظام الحزب الواحد تارة، والحزب القائد تارة أخري. ومن هنا انبرت دراسات السياسة المقارنة للأحزاب السياسية والنظام الحزبي إلى تقسيم الصيغ السائدة إلى نظام الحزب الواحد ونظام الحزبين والتعددية الحزبية، سواء منها التعددية المقيدة أو المفتوحة.. إلخ. وتكون الأحزاب فى التقليد الفكرى الكلاسيكى إما أحزاب برامج أو أحزاب أشخاص، وتقوم الأولى على النسيج الفكري، بينما تقوم الأخرى على الولاء الشخصي.

وأما فى مجال أبحاث الشرعية السياسية فقد اتبع الباحثون العرب طريقة مايكل هدسون فى تقسيم أنماط الشرعية؛ إلى شرعية تقليدية وأخرى ثورية وأخيرة دستورية، تطويرا للتصنيف الثلاثى عند ماكس فيبر: شرعية التقاليد وشرعية القيادة الكارزمية وشرعية المنظمة السياسية البيروقراطية.

وفى الدراسات الحديثة لما يسمى بالتحليل السياسى خاصة وفق المدرسة السلوكية الأمريكية وما بعد السلوكية ومداخل السياسة العامة والاقتصاد السياسى انتقل محور التركيز من النظام السياسى كوحدة للتحليل إلى نموذج الممارسة السياسية ثم أدى تركيز الفكر السياسى الغربى الرأسمالى فى الفترة الأخيرة على دعوى ودعاية العولمة إلى إعادة النظر من جانبهم فى مفهوم القومية والدولة القومية أو الدولة الأمة، لصالح مفهوم ذى طابع تسطيحى للنظام العالمي.

وفى النظرية الفقهية للديمقراطية تنقسم هذه إلى ديمقراطية مباشرة وديمقراطية غير مباشرة. وتقوم الديمقراطية المباشرة على حكم الشعب لنفسه بنفسه، من خلال جمعيات عمومية مفتوحة على المستويين المحلى والقطرى للمواطنين على النسق السويسري، تطويرا للنموذج الأثينى والإغريقى القديم بطابعه

المقصور على مسمى المواطنين والمغلق من ثم دون العبيد والأجانب. وتتمثل أحد التطبيقات المعاصرة لمفهوم الديمقراطية المباشرة فى الاستفتاء الشعبى كصيغة لاستطلاع رأى الجمهور العام فى الموضوعات السياسية المهمة.

أما الديمقراطية غير المباشرة فتنصرف إلى حكم الشعب من خلال ممثليه النيابيين فى البرلمان. ويحلو للفكر السياسى الغربى الرأسمالى أن يتغنى بمباهج الديمقراطية التمثيلية، ممزوجة بالتطبيق الحزبي، كأداة لممارسة السلطة من قبل الطبقة الاجتماعية مالكة الثروة مع إشراك القوى الاجتماعية الأخرى فى قدر من السلطة ذات الطابع الانتشارى النسبي.

كل ذلك ذائع وشائع فى الفكر السياسى القديم والحديث، ومن المعروف أن هذه التصنيفات المختلفة لا تمثل الأنظمة السياسية فى الواقع الحقيقي، ولكن فى عالم المُثل أو التصورات، ولذلك يطلق عليها الأنماط المثالية: بمعنى أنها أشكال تجريدية تقترب من الواقع بدرجات متفاوتة دون أن تتطابق معه تماما. ومع ذلك فمن المهم أن نعلم أنها تمثل طرقا معقولة للاقتراب من حقيقة الواقع السياسى بدرجة أو أخري. ومن المهم أن نعرف أيضا أنه لا يوجد نظام معين صاف تماما، وإنما غالبا ما توجد ملامح من عدة أنظمة فى النظام الواحد، كأن توجد ملامح رئاسية وملامح برلمانية فى النظام الدستورى أو السياسى المعين، وهكذا.

غير أن مستوى التخليط والتهجين فى الأنظمة السياسية العربية بالذات قد بلغ شأوا بعيدا.

فهذه أنظمة خلطت الدولة البسيطة بالدولة المركبة أحيانا، وبلغ الأمر درجة منذرة بتفكيك الدولة أو تهديدها بالضياع، كما فى حالة العراق المحتل والسودان. وفى الدول الأخرى تأرجح المزج بين المركزية واللامركزية، مع ميل للمركزية المفرطة واستخدام دعائى فج لمقولة الحكم المحلى لتبرير هيمنة المركز الحكومى على المحليات، بينما لم يتم تقسيم السلطات بشكل واضح، مما أفرخ بيروقراطية متعفنة جدا عبرت عن نفسها فى ظاهرة فساد المحليات المعروف.

وأما عن النظام السياسى للدولة، فقد بلغ التخليط حدا جعل من آلية النظام الوراثية والملكية، والخاصة بتوارث السلطة ضمن العائلة أو العشيرة، ملمحا أساسيا من ملامح النظام الجمهورى الفريد.. فهل رأيتم هجينا أكثر وضوحا من ذلك ربما على مستوى التطبيقات السياسية العالمية بأسرها.. هجين يصل إلى حد ذيوع مصطلح ساخر جديد: الجمهورية الوراثية..؟

وعلى صعيد النظام الدستوري، نعلم أن النظامين الرئاسى والبرلمانى متداخلان. ولكن هل تجدون خلطا أشد مما تحتويه الدساتير العربية، إن وجدت، والدستور المصرى كمثال، حيث السلطة المطلقة للفراعين باسم الرؤساء، مطعمة بحق البرلمان فى طرح الثقة بمجلس الوزراء ورفض الميزانية العامة..؟! وتفتح الامكانية لترشيح تعددى للرئاسة، ولكن بقيود يصممها الحزب الواحد الحاكم على عينه، بحيث يكون رئيسه الفعلى هو الرئيس..! وتجرى الانتخابات على قدم وساق، ولكن بعد نزع سلطة الإشراف القضائى عليها. وينص فى الدستور على حرية الكلام والاجتماع والتظاهر، ثم تسحب اليد الشمال ما أعطته اليمين، من خلال قانون مقترح لمكافحة الإرهاب وقانون آخر للقضاء العسكري..!

أما خلط الأنظمة السياسية الغربية والعالمية المختلفة بعضها على بعض فى نظام واحد عندنا، فحدث عنه ولا حرج. حيث تم عجن مظاهر من الليبرالية مثل حرية الكلام والصحافة فى خلطة الشمولية أو التوتاليتارية المتخلفة لطغمة المال المصرفي، والحديد والصلب والسيراميك.!. وتم دمج الجميع فى عجينة مركبة للتسلطية المتذرعة بدعوى أزهى عصور الحرية. وفى مثل هذه العجينة يستساغ القول بأن الحديث للجميع والقرار للأغلبية وما هذه الأغلبية إلا تجمع المؤلفة قلوبهم من باطن الثروة الموجهة من جهاز الدولة، بما يتضمنه ذلك من مصالح مادية ومنافع شتي، على مستوى السلطة المركزية والمحلية. ولا غرو، فقد تعلموا أبجدية العمل السياسي، ورضعوا البانه من التطبيق الليبرالى للديمقراطية البرجوازية التى تقوم على قاعدة الحكم للأغلبية المطلقة النصف + واحد وليذهب ٩٤% من الشعب إلى الجحيم..! معاذ الله.

إنها تلك الديمقراطية التى سمحت بوصول الرئيس الأمريكى إلى سدة السلطة بما لا يزيد على ٥،٢١% من أصوات قاعدة الناخبين التصويتية الكلية للشعب الأمريكي، وسوف تسمح بوصول رئيس فرنسا القادم إذا تجاوزت أصوات المرشح اليمينى الموتور أصوات مرشح الاشتراكيين وأحزاب اليسار بفارق ١% مثلا وأقل.. فماذا يتبقى للشعوب الأوروبية وللشعب الأمريكي، بعد أن ملّك أمرهم للنواب الممثلين لسطوة المال والدعاية، وسلم مقادير أموره لرئيس اختاره دهاقنة المال وأساطين الإعلام الموجه وتجار العنصرية؟!

فلا تثريب على الدهاقنة الصغار والأساطين الأقزام فى أنظمة حاكمة لدينا، إن هم اتبعوا خطى الديمقراطية الغربية وساروا خلفها أو معها حذو النعل بالنعل..!

وأما العجب العجاب فهو استعارة نظام الحزب الواحد عندنا من الدول الاشتراكية السابقة باسم حزب الأغلبية الأوتوماتيكية، وذلك ضمن صيغة أخذوها من الدول الرأسمالية باسم التعددية الحزبية. خليط وهجين من الحزب والأحزاب، هدفه إدامة السلطة لأصحاب السلطة دون معقب أو رقيب. وتكون الأحزاب ذات برامج مطولة، مسطرة على الورق وفوق صفحات الأثير أو الفضاء السيبراني، ولكنها فى الواقع العملى أحزاب مشخصة أو مشخصنة ببرامج أو بدونها.!

وأما سند الشرعية فهو مريب قبل أن يكون غريبا. فهى شرعية ثورية..!! تمتد بجذورها الوهمية إلى ثورة ٢٣ يوليو؛ وهى شرعية تقليدية انتقلت من دعوى أخلاق القرية فى العهد الذى سبق عصره، إلى دعوى العقد الاجتماعى التى أبدعها أو نقلها عباقرة علوم الاجتماع والسياسة فى حزب الأغلبية الأوتوماتيكية.! ثم إنها شرعية القيادة الملهمة طبقا لتصنيف ماكس فيبر.. وهى شرعية دستورية أيضا، كما هو معروف.! فياله من خليط غير رائع على كل حال.

وهذه الدول الاقليمية العربية، ضيقة الأفق القُطرى كما يقال، قلبت ظهر المجن، لمفهوم الدولة القومية، إذا صح هذا التعبير، إذا كان الأمر متعلقا بالاندماج التابع فى السوق الرأسمالية العالمية التى يقودها الأمريكيون؛ فإذا بها تلهج بالثناء على العولمة وتبشر بنهاية عصر الدولة نفسها، لصالح بزوغ عصر الشركات المعولمة، فى زمن السماوات المفتوحة والسيادة المقيدة.!

ثم إذا بها ترفع عقيرتها بالصراخ إن طالبها المجتمع الدولى الغربى بالإصلاح..! وإذا بها تكتشف فجأة أن للدولة سيادة تدافع عنها، ووطنا لا تنتهك حرماته المقدسة..!

وأما أغرب الغرائب فى أمر هذه النظم السياسية، لاسيما فى مصر العربية، فهو استدعاء أحد الملامح الفارقة للديمقراطية المباشرة، وهو الاستفتاء الشعبي، واستخدامه فى الخلطة العجينية العجيبة للديمقراطية غير المباشرة، واستعماله أداة فى سوق النخاسة السياسية.. يقذفونه ويتقافذون به يمنة ويسرة كلما شاءت لهم أهواؤهم الشيطانية وشهوة السلطة الجامحة. وهى الغاية التى تبرر الوسيلة دائما، فالوسائل خليط وهجين من كل حدب وصوب، وأما الغاية فهى واحدة: دوام الاستبداد..

ولكن دوام الحال من المحال، كما تقول الحكمة الشائعة.